



PDF

شخصيات تسهم في رسم المشهد الاقتصادي وملامح مستقبل الأعمال بالمنطقة

7 قادة أعمال من الكويت ضمن لائحة «Top100» الصادرة عن «CNBC عربية»

علي إبراهيم

تضمنت لائحة Top100 لقيادي الأعمال الصادرة عن CNBC عربية 7 من قيادي الأعمال في الكويت، إذ تجسد اللائحة إحدى المبادرات الرائدة للإضاءة على شخصيات تسهم في رسم المشهد الاقتصادي، وتضم نخبة من قادة المؤسسات الكبرى والمؤسسين والتنفيذيين الذين يقودون الجيل الجديد من الشركات ويسهمون ملامح مستقبل الأعمال في المنطقة، وتخضع جميع الترشيحات لإطار تقييم واضح ومعلن يركز على الأداء والإنجازات القابلة للقياس. وترتكز منهجية التقييم على 5 معايير رئيسية، وفق إطار محدد ومنهجية واحدة لاختيار قادة الأعمال، يأتي على رأسها الأداء المالي ومدى قدرة القيادي على تحقيق الأرباح العائدة على المساهمين والنمو، إلى جانب التأثير الاقتصادي وحجم الأثر الملموس الذي يحققه القيادي في قطاعه وعلى مساهمي شركته وفي الاقتصاد الكلي، والابتكار والقدرة على تطوير منتجات أو نماذج أعمال أو مؤسسات جديدة قادرة على المنافسة والنمو، وأيضاً الحوكمة من خلال قيادة تتسم بالشفافية والمسؤولية وقادرة على الصمود أمام التدقيق والامتنال، وصولاً إلى المرونة والاستدامة عبر تحقيق أداء قوي ومستدام عبر مختلف الدورات الاقتصادية. ويشترط في قادة الأعمال المؤهلين للانضمام للائحة «المائة» أن يكونوا قد تولوا قيادة شركة يقع مقرها الرئيسي في المنطقة أو تمارس عمليات رئيسية فيها، وأن يكونوا قد أمضوا ما لا يقل عن عام واحد في مناصبهم القيادية، كما يشترط أن تتوافر للشركات ضمن قائمة أفضل 100 قيادي سجلات تشغيلية ومالية موثقة، سواء كانت لشركات مدرجة في الأسواق المالية أو مملوكة للقطاع الخاص، وجاء قياديو الكيانات الكويتية ضمن اللائحة كالتالي:



محمد العصيمي



بدر ناصر الخرافي



خالد الشملان



عصام الصقر

عصام الصقر

نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي للمجموعة في بنك الكويت الوطني عصام جاسم الصقر، والذي انضم للبنك عام 1978 ويشغل منصب الرئيس التنفيذي للمجموعة منذ مارس 2014، وانتخب نائباً لرئيس مجلس الإدارة في مارس 2022، ويترأس الصقر عضوية العديد من اللجان الإدارية في المجموعة مساهماً في اتخاذ القرار والإشراف الاستراتيجي على أعمال المجموعة، ويتمتع الصقر بخبرة قيادية واسعة في القطاع المصرفي والإدارة التنفيذية، وهو عضو مجلس إدارة ماستركارد، وشغل سابقاً منصب نائب الرئيس التنفيذي للمجموعة من عام 2010 حتى 2014، وساهم بدور محوري في تحويل بنك الكويت الوطني إلى مجموعة مصرفية إقليمية رائدة وذات حضور دولي واسع.

خالد الشملان

الرئيس التنفيذي للمجموعة في بيت التمويل الكويتي خالد يوسف الشملان، وهو حاصل على درجة البكالوريوس في الاقتصاد من جامعة الكويت عام 1995، واجتاز عدة دورات مهنية في القيادة والتحليل المالي وإدارة المخاطر، من بينها دورة تدريبية متخصصة من كلية الأعمال في جامعة هارفارد في الإدارة الاستراتيجية والقيادة لتحقيق النتائج، وبرنامج تدريبي مخصص للخرجين لمدة عامين لدى الهيئة العامة للاستثمار، ويشغل منصب الرئيس التنفيذي للمجموعة منذ يناير 2025، كما يشغل منصب رئيس مجلس إدارة شركة بيتك كابتال للاستثمار، وعضو مجلس إدارة بيت التمويل الكويتي - البحرين، ويمتلك خبرة مصرفية واسعة تربو على 28 عاماً.

بدر الخرافي

نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي للمجموعة في مجموعة «زين» بدر ناصر الخرافي، إذ يعد من أبرز قادة الأعمال وأكثرهم تأثيراً في أسواق الشرق الأوسط وأفريقيا، حيث يشغل منصب نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لمجموعة «زين» الرائدة بالابتكارات التكنولوجية في ثلثي أسواق في الشرق الأوسط وأفريقيا، كما يشغل مجموعة واسعة من المناصب القيادية في كيانات ومؤسسات مدرجة وغير مدرجة في البورصة، من بينها بورصة الكويت، ومجموعة الخرافي أحد أكبر التكتلات الاقتصادية الخاصة في الكويت.

محمد العصيمي

الرئيس التنفيذي في بورصة الكويت محمد سعود العصيمي، بدأت مسيرته مع الشركة بدور محوري في تطوير سوق المال الكويتي

ومنذ ذلك الحين، تعمل مع فريق العمل على تنفيذ الاستراتيجية والرؤية العامة للبنك ومشاريع رقمنة الخدمات المصرفية وخطط التعاقب الوظيفي وغيرها في ظل المتغيرات الاقتصادية والمالية محلياً وإقليمياً وعالمياً، وتمتلك خبرة ودراية واسعة بكل مجالات العمل المصرفي وتوجهات القطاع المصرفي في الكويت نظراً لخبرتها الطويلة في القطاع والإنجازات التي حققتها على مدى 40 عاماً في العمل المصرفي، وهي حاصلة على شهادة البكالوريوس في إدارة الأعمال مع مرتبة الشرف من الجامعة الأمريكية/ مصر، وحضرت العديد من الدورات والحلقات التدريبية في مجال العمل المصرفي التنفيذي داخل الكويت وخارجها، كما أنها تشارك بصفقتها متحدة رسمياً في العديد من الندوات والمنقديات والمؤتمرات المتعلقة بالعمل المصرفي والمالي والتوجهات الاستثمارية والاقتصادية.



باراثان باسباثي



إلهام محفوظ



وليد الشريهان

من الإنجازات، مستنداً إلى خبرته المهنية، ومؤهلاته الأكاديمية، والتزامه الراسخ بتطوير سوق المال الكويتي وتعزيز تنافسيته وفق أفضل الممارسات العالمية.

وليد الشريهان

الرئيس التنفيذي في شركة المياني وليد خالد الشريهان، إذ يتمتع بخبرة قيادية تمتد لأكثر من 40 عاماً في قطاعات التطوير العقاري، وإدارة الأصول، والخدمات اللوجستية، والتصنيع، والنقل، ومنذ انضمامه إلى الشركة عام 2006، قاد مسيرة تحول ونمو أسهمت في ترسيخ مكانة المياني كإحدى أبرز شركات التطوير العقاري في المنطقة، كما قاد تنفيذ استراتيجية توسعها في أسواق دول مجلس التعاون الخليجي، وأسهم في تطوير مشاريع نوعية عززت حضور الشركة ومكانتها

منافسية على المستوى الإقليمي. بدأ الشريهان مسيرته المهنية في شركة النقل العام الكويتية، قبل أن يتولى عدداً من المناصب التنفيذية في شركات كويتية رائدة، ويحمل الشريهان درجة البكالوريوس في الهندسة الصناعية من جامعة North Carolina A&T State University بالولايات المتحدة الأميركية.

إلهام محفوظ

رئيس الجهاز التنفيذي للبنك التجاري الكويتي إلهام بسري محفوظ، التي تعد مصرفية تنفيذية بخبرة مكثفة في مجالات العمل المصرفي المختلفة، التحقت بالعمل لدى البنك التجاري الكويتي عام 2000 مديرة إدارة الخدمات المصرفية الدولية، وتدرجت في عدة مناصب قيادية حتى تم تعيينها رئيساً للجهاز التنفيذي بالبنك منذ نوفمبر 2014،

باراثان باسباثي

الرئيس التنفيذي في طيران «الجزيرة» باراثان باسباثي، يتمتع بخبرة عالمية تزيد على 30 عاماً في قطاع الطيران، تشمل التمويل والاستراتيجية التجارية والعمليات التشغيلية وشراء وتأجير الطائرات. ومنذ توليه قيادة الشركة في مارس 2024، قاد طيران «الجزيرة» لتحقيق أقوى أداء مالي في تاريخها خلال عام 2025، إلى جانب توسيع شبكة الوجهات وتعزيز الكفاءة التشغيلية والابتكار الرقمي، وقبل انضمامه إلى طيران الجزيرة، شغل منصب الرئيس التنفيذي لشركة حيث ستر آسيا لمدة 12 عاماً، كما سبق له أن شغل منصب رئيس القطاع المالي في طيران الجزيرة بين 2007 و2010، ويعد من القيادات المؤثرة في صناعة الطيران، حيث تم تكريمه من قبل مجلة «فوربس» تقديراً لإسهاماته في تطوير القطاع.

على المدى القريب بدعم من ارتفاع الطلب الموسمي المرتبط باحتياجات التبريد خلال أشهر الصيف

«كامكو إنفست»: أسعار العقود الفورية للغاز الطبيعي ستظل قوية ومرتفعة



الطبيعي العالمية نموا معتدلاً خلال الربع الثاني من العام 2026. وكان الاستثناء الملحوظ لهذا الاتجاه في الولايات المتحدة، إذ انخفض متوسط أسعار الغاز الطبيعي بنسبة 7,5٪ على أساس سنوي ليستقر عند 2,95 دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية. وبالمقارنة، ارتفع متوسط أسعار الغاز الطبيعي في أوروبا خلال الربع الثاني من العام 2026 بنسبة 31,2٪ على أساس سنوي ليصل إلى 15,58 دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية، في حين شهد متوسط أسعار الغاز الطبيعي المسال في اليابان نمواً بنسبة 11,3٪ على أساس سنوي ليصل إلى 13,79 دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية. وجاء نمو أسعار الغاز

أشار تقرير شركة «كامكو إنفست» حول أداء سوق الغاز الطبيعي، إلى ارتفاع أسعاره نتيجة استمرار حالة عدم الاستقرار في الشرق الأوسط، إذ أدى التصعيد الأخير للمواجهات بين الولايات المتحدة وإيران، إلى جانب تعزيز الحصار البحري على الموانئ الإيرانية وتجدد إغلاق مضيق هرمز، إلى فرض ضغوط شديدة على أسواق الطاقة العالمية، بما في ذلك أسعار الغاز الطبيعي. وقالت الشركة في تقريرها «من المتوقع على نطاق واسع أن تظل أسعار العقود الفورية للعالمية للغاز الطبيعي قوية ومرتفعة على المدى القريب، بدعم من ارتفاع الطلب الموسمي المرتبط باحتياجات التبريد خلال أشهر الصيف». وسجلت أسعار الغاز

في أوروبا وآسيا دعماً من استمرار التحول الهيكلي في أوروبا بعيداً عن واردات الغاز الروسية عقب الصراع الروسي - الأوكراني. وقالت «كامكو إنفست» في تقريرها إن الاتفاق المؤقت الذي تم التوصل إليه بين الولايات المتحدة وإيران في يونيو 2026، والذي وضع إطاراً لإعادة فتح مضيق هرمز، واجه انتكاسة كبيرة عقب تجديد المواجهات مؤخراً بين البلدين، وأثرت حالة عدم الاستقرار المستمرة في المنطقة بصورة كبيرة على القدرة على توقع استئناف إمدادات الغاز الطبيعي المسال من الدول الخليجية عبر مضيق هرمز، وكذلك الظروف المحيطة بإعادة فتحه. وأضافت: «في الوقت الحالي، يتمثل الرأي السائد بين محلي السوق في أن

المناطق عن أعلى مستوياتها المسجلة في مارس 2026، إلا أن الأسعار بوجه عام ظلت أعلى من مستويات العام 2025، وتلقت أسعار الغاز

أثرت في شحنات الغاز الطبيعي المسال التي يتم شحنها عبر مضيق هرمز، وعلى الرغم من تراجع مستويات الأسعار في هذه

الطبيعي في آسيا وأوروبا مدعوماً بصفة رئيسية باستمرار حالة عدم الاستقرار الجيوسياسي واضطرابات الإمدادات التي

المضيق من المتوقع أن يعاد فتحه بالكامل في الربع الثالث من العام 2026، وحتى الآن، أدى إغلاق مضيق هرمز إلى خفض حجم شحنات الغاز الطبيعي المسال من الدول الخليجية بمقدار 32 مليار متر مكعب خلال النصف الأول من العام 2026 مقارنة بالنصف الأول من العام 2025. ووفقاً لوكالة الطاقة الدولية، من المتوقع أن ينخفض إجمالي حجم إمدادات الغاز الطبيعي المسال إلى الأسواق العالمية من قطر والإمارات بنسبة 45٪ على أساس سنوي، أو ما يعادل 55 مليار متر مكعب، خلال العام 2026 بأكمله، ومن المتوقع أن يحد هذا الانكماش من نمو تجارة الغاز الطبيعي المسال عالمياً، والتي يرجح أن تظل مستقرة دون نمو

في العام 2026. وأثرت حالة عدم الاستقرار المستمرة في المنطقة في أنظمة إنتاج وتصدير الغاز الطبيعي في الإمارات، إذ عاق إغلاق مضيق هرمز صادرات الإمارات من الغاز الطبيعي المسال، في حين تعرضت منشآت معالجة الغاز لديها للأضرار نتيجة ضربات عسكرية، ووفقاً لوكالة الطاقة الدولية، تباطأت عمليات تحميل الشحنات في منشأة تسهيل الغاز الطبيعي المسال في جزيرة داس بالإمارات لتقتصر على شحنة واحدة أو شحنتين فقط شهرياً خلال الأشهر الثلاثة المقبلة من مارس ويونيو 2026، مقارنة بمتوسط بلغ سبع شحنات من الغاز الطبيعي المسال خلال الفترة المماثلة من العام 2025